التأمين كآلية لإدارة الأزمات الصناعية

أ.حمزة بالي أ.أحمـد تي

جامعة الوادي

ملخص:

تعتبر الأزمات والأخطار الصناعية ذات تأثيرات مدمرة وتتعدى في بعض الأحيان الحدود الجغرافية وقد تؤثر على الأجيال القادمة، فحادث تشيرنوبل " 1986 " أثر على 12 دولة خارج الإتحاد السوفيتي " سابقا " ومن المتوقع أن يسبب عدد غير معروف من حالات الموت بالسرطان لـ 30 سنة قادمة، في سنة 2004 تم إحصاء حوالي 332 كارثة في العالم منها 116 كارثة طبيعية، 216 كارثة تقنية و 14 كارثة جوية، أحدثت على المستوى المالي أضرار تقدر بـ 123 مليار دولار أمريكي، على المستوى الوطني يمكن ذكر هذه الحوادث على سبيل المثال لا الحصر وهي انفجار الوحدة 40 لمركب الغاز المميع بسكيكدة في 19 جانفي 2004 التي خلفت 27 قتيلا و 72 جريحا من عمال المركب، الأخطار التقنية المتمثلة في سقوط طائرة الخطوط الجوية الجزائرية بتمراست بتاريخ 06 مارس 2003 . في ظل هذه المخاطر وتأثيراتها الجسيمة يجد الإنسان نفسه مجبرا لمواجهة هذه الأخطار بكل ما أوتي من وسائل لمواجهة هذه المخاطر والتقليل قدر الإمكان من خسائرها المادية عند وقوعها . وفي مجال الخطر يستند الإنسان إلى التأمين لاعتباره ملاذ الأمان ولولاه لتوقف النمو الاقتصادي والصناعي، فهو آلية لحماية الأصول و الممتلكات .

يعتبر التأمين في هذا المجال من أهم وسائل مواجهة مثل هذه الأخطار لما له من مزايا عديدة، فهو يعمل على توفير التغطية التأمينية للأفراد والمنشآت من أخطار كثيرة، كما أنه يؤدي إلى ازدهار وتدعيم الحياة الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات واستثمارها.

بناء على ما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية التالية الرئيسية لهذه المداخلة على النحو التالي :

إلى أي مدى يمكن أن يساهم التأمين في تغطية الأزمات الصناعية ؟

وعلى هذا الأساس فان موضوع المداخلة قسم إلى 03 ثلاثة محاور رئيسية حيث نتناول ما يلي :

1- الأزمات والأخطار الصناعية في الجزائر؛

2- إدارة الإخطار الصناعية (المفهوم، الطرق والأهمية)

3- تحليل النشاط التقني لشركات التأمين من سنة 2000 إلى سنة 2005 .

الكلمات الدالة: الأخطار الصناعية، إدارة الأزمات، التأمين، شركات التأمين، النشاط التقني .

أولا: الأزمات والأخطار الصناعية في الجزائر.

نعيش اليوم عالم مليئ بالمخاطر المتنوعة التي تحيط بالفرد أو الإدارة أو المنشاة، وبعض هذه المخاطر عندما تقع قد تؤدي إلى خسائر كبيرة وتؤدي إلى عواقب وخيمة، لذلك يحتاج المرء أو الإدارة أو المنشأة إلى التعرف على المخاطر التي يحتمل مواجهتها(وقوعها) والتصرف حيالها بشكل علمي يضمن تحقيق الأهداف الأساسية ومواصلة الحياة والأعمال .

1. مفهوم الأزمة .

– المفهوم اللغوي:

• في المختار الصحاح: الأزمة تعني الشدة أو القحط .

• في المصباح المنير: تعني المأزم ومعناها ضيق المجال وعسر الخلاصة منه.

في اللغة الانجليزية:

• في قاموس أكسفورد: هي نقطة تحول في تطور المرض، التاريخ، الحياة..الخ ويفسر نقطة التحول بأنها وقت يتسم بالصعوبة والخطورة والقلق على المستقبل ووجود اتخاذ قرار محدد [1].

يمكن القول أن الأزمة هي تزايد وتراكم مستمر لأحداث وأمور غير متوقع حدوثها على مستوى جزء من النظام بأكمله.

هذه الأحداث قد تستمر في التراكم والتضخم إلى الدرجة التي قد تؤدي إلى التأثير على أكثر من جزء ومن ثم تتأثر الأنشطة والعمليات الحالية للنظام وقد يمتد تأثير ذلك ليؤثر على مستقبل النظام بأكمله هذا بالإضافة إلى التأثير الشديد على أطراف داخل النظام أو خارجه ماديا ونفسيا وسلوكيا .

الأزمة باختصار: هي الموقف المفاجئ الحاد الذي يهدد الكيان بالانهيار في وقت قصير.

المصطلحات المشابهة للازمة:

النزاع Coflict : يعبر عن تعارض في الحقوق القانونية وهو ليس أزمة في حد ذاته ولكنه قد يؤدي إلى الأزمة .

الكارثة Catastrophe : وهي أحد المفاهيم التصاقا بالأزمات، وقد ينجم عنها أزمة ولكنها لا تكون هي أزمة بحد ذاتها وتعبر الكارثة عن حالة مدمرة حدثت فعلا ونجم عنها ضرر في الماديات أو غير الماديات أو كلاهما معا (زلازل، براكين..الخ) .

الحادث Accident : شيء مفاجئ عنيف تم بشكل سريع وانقضى أثره فور إتمامه وقد تنجم عنه أزمة لكنها لا تمثله فعلا وإنما تكون فقط أحد نتائجه .

المشكلة Problem : تعبر عن الباعث الرئيسي الذي يسبب حالة من الحالات الغير مرغوب فيها، وتحتاج عادة إلى جهد منظم للتعامل معها وحلها وقد تؤدي إلى نشوء أزمة لكنها ليست أزمة بذاتها [2].

2. الخطر الصناعي: يمكن أن نعرف الخطر الصناعي بأنه حدث طارئ ينتج في مكان صناعي وينجر عنه عواقب وخيمة (جسيمة) على العمال. والسكان المجاورين وجمال المحيط[3].

الأخطار الصناعية يمكن أن تتطور في كل منشأة صناعية وينتج عنها العديد من المشاكل التي تلحق الضرر بسيرورة العمل داخل المؤسسة بتأثيرات خطيرة .

* **أنواع الأخطار الصناعية**: تنجم الأخطار الصناعية أساسا عن الأنشطة البشرية وبصفة عامة تظهر في الأشكال الآتية :

- خطر الحريق في الوسط الصناعي أو الحضري وذلك بسبب إشعال المواد وهذا من خلال: إما ملامسة مادة بمادة أخرى أو ملامسة شعلة ... الخ.
- خطر الانفجار وهذا بسبب إما مزيج منتوج بآخر أو تحرر غازي عنيف أو بسبب منتجات متفجرة.
- الخطر السمي وهذا من خلال انبعاث الغازات السامة والخطيرة في الجو، الماء أو الأرض ويتم التسمم عن طريق التنفس (الاستنشاق)، الشرب أو اللمس.
- خطر تسرب المياه المستعملة، كذلك صب المواد الضارة بصفة عارضة أو عمديه في الوسط المائي [4].
- الأخطار الإشعاعية .
- الكوارث البحرية والجوية .
- كوارث السكك الحديدية والطرقات .

ويبقى تقدير مستويات الخطر صعبا بسبب غياب المعلومات المتعلقة بالتقدير النوعي و الكمي للأخطار.

لم يسجل حتى اليوم كوارث كبرى بصفة رسمية فيما يتعلق بالأخطار الصناعية في الجزائر(ماعدا بعض الحالات مثل : انفجار أنبوب الغاز بسكيكدة يوم 3 مارس 1998 والذي أدى إلى وفاة 7 أشخاص و 44 جريح و تهدم 10 مساكن تهديما تاما و تصدع 50 مسكنا، إضافة إلى

انفجار الوحدة 40 لمركب الغاز المميع بسكيكدة في 19 جانفي 2004 التي خلفت 27 قتيلا و 72 جريحا من عمال المركب، ومن جهة أخرى تسربت كمية كبيرة من المحروقات إلى سد قدارة نتيجة لعملية التخريب التي تعرض لها الأنبوب الرابط بين بجاية و سيدي وزين في سنة 1995 و سنة 1998) .

فمن المؤكد أن الأخطار المحتملة قد تم تشخيصها بوضوح بالنسبة لعدد كبير من الحالات نذكر منها على الخصوص [5] :

- تخزين 2000 طن من مبيدات الحشرات الفاسدة المخصصة لمكافحة الجراد، الموزعة على 500 موقع و التي يطرح حول مصيرها العديد من التساؤلات .
- الخطوط الكهربائية ذات التوتر العالي التي تعبر مدينة عين الدفلى .
- مدينة حاسي مسعود المشيدة داخل منطقة بترولية .
- تخزين بل و إهمال في مواقع كبيرة العديد من محولات الكهرباء غير الصالحة للاستعمال و تحتوي على زيوت خطيرة جدا .
- الفجوة الموجودة في ورقلة أو ظاهرة بركاوي و التي يجهل حتى اليوم مدى تأثيرها على المدينة بأكملها .

في بلدنا تتمركز معظم الأنشطة الصناعية في المنطقة الساحلية أي في الجهة الشمالية وعليه تكون هذه الجهة منطقة ذات أخطار واسعة لأنها تمثل على وجه الخصوص ما يلي [6] :

* موقع تمركز السكان بسبب عمران هام جدا ونشاط اقتصادي متنوع (زراعي، صناعي، النشاط التجاري والخدمات). * مقر إدارات السيادات والمنشآت الإستراتيجية (الاقتصادية والسياسية والصحية...).

* تتميز من الناحية الجيولوجية والجغرافية بتضاريس وعرة ووجود تربة قابلة لحركات أرضية مختلفة .

* تقع في معظمها ضمن مناطق زلزالية ذات حدة عالية مع وجود العديد من التصدعات النشيطة.

* معرضة لأمطار غير منتظمة تتميز أحيانا بأمطار طوفانية .

وعليه، فإن بلدنا مهدد دائما بمختلف أنواع الكوارث الحادة والتي لا يمكن تقدير آثارها وهذا ما يؤكد ضرورة اتخاذ تدابير وقائية ملائمة للتخفيف من حدة الخطر في حالة الحدوث .

وضمن سياق الخطر فالجزائر قامت بتصنيف (58) منشأة ذات خطر شديد وتتناسب مع الأنشطة التالية ، كما هو مبين الجدول .

جدول رقم 1: تصنيف المنشآت ذات الخطر الشديد (أخطار عالية).

منشآت مصنفة ذات خطر عالي	العدد
مركب الغاز الطبيعي المميع	06
السماد والتخصيب	09
أماكن تخزين البترول	08
تكرير البترول	04
مركب معالجة المعادن	03
مركب إنتاج الغاز الصناعي	04
مراكز التعبئة	04
وحدات إنتاج الكلور	02
المراكز الكهربائية	18

Source : Ministére de L'aménagement du Territoire et de l'environnement, Rapport sur l'etat et l'avenir de l'environnement , Alger, 2005 , P381 .

* **خصائص الأزمات الصناعية** : بالرغم من أن الأزمات الصناعية لها تأثيرات مدمرة قد تتشابه مع الكوارث الطبيعية إلا أن الاثنين مختلفان تماما، فالأزمات الصناعية هي كوارث تحدث بسبب العامل البشري والنظام الاجتماعي، أما الكوارث الطبيعية فهي من فعل الطبيعة، كذلك أثارها محدودة بالحدود الجغرافية، أما أثار الأزمات الصناعية فتتعدى في بعض الأحيان الحدود الجغرافية وقد تؤثر على الأجيال القادمة، فحادث تشيرنوبل أثر على 12 دولة خارج الإتحاد السوفيتي (سابقا) ومن المتوقع أن يسبب عدد غير معروف من حالات الموت بالسرطان لـ30 سنة قادمة[7] .

– **أحداث البداية** : أحداث البداية تأخذ أشكالا عديدة، من ناحية الإنتاج يمكن أن تبدأ الأزمات في النظام الإنتاجي أو البيئة من خلال آثار إنتاجية مثل: حوادث الأفراد أو النظم التي تسبب أضرارا

كبيرة للعاملين والمجتمعات المحيطة، أو في شكل أمراض مهنية ومخاطر لمكان العمل، وأضرار مخلفات الإنتاج التي تسبب أضرارا بيئية في شكل تلوث ومشاكل التخلص من المخلفات الإنتاجية السامة.

– **اتساع مجال الضرر على الحياة والبيئة** : أحدث البداية وتطور الأزمة يسببا أضرار لحياة الإنسان والبيئة والطبيعة، فيشمل الوفاء والإصابة، والتأثيرات المحتملة على الصحة والأجيال القادمة والأضرار البيئية تشمل التأثير على المحيط، من تلوث للجو، الماء، التربة وتغير في الحالة الجوية والتأثير على الكائنات الحية .

– **التكلفة الضخمة** : تتضمن الأزمات الصناعية عادة تكلفة ضخمة ممثلة في التعويضات المطلوبة للضحايا. والنفقات الأخرى المتعلقة بالتحكم في الأضرار الفنية والإنقاذ والإصلاحات، وتنظيف التلوث وإعادة بناء المصانع وسحب المنتجات المعيبة وإعادة تصميم المنتجات والعمليات المعيبة، والعناية بالمصابين [8].

– **الخسائر الاجتماعية** : تعتبر تكلفة الخسائر الاجتماعية المصاحبة للحوادث الصناعية فادحة لما لها من تأثيرات في النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع ، فقد تسبب الأزمات الصناعية ترحيل السكان من مناطق معينة، وإعادة تأهيل الأفراد المتأثرين، كما تنشأ صراعات حول الأسباب في حدوثها مما يخلف توترا سياسيا لقادة المجتمع والأجهزة الحكومية .

– **ردود الفعل للأزمة** : تتطلب الأزمات ردود فعل لمحاولة تخفيف أثارها ومنع حدوث أزمات مشابهة مستقبلا، ويهدف رد الفعل الفوري إلى التحكم في الأضرار الفنية وإنقاذ الضحايا ووقف الخطر ويجب أن يراعي هنا عنصر السرعة والدقة، أما رد الفعل طويل المدى فإنه ينعكس على أسباب الأزمة وأثارها مثل: التعويضات وإعادة تأهيل للضحايا وتحسين التكنولوجيا والتنظيم وتطوير الأساسية [9].

ثانيا: إدارة الإخطار الصناعية (المفهوم، الطرق والأهمية) .تعتبر مواجهة الأخطار من أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات، فإذا كان البقاء والاستمرار والربحية تمثل أهدافا رئيسية لأي

مؤسسة اقتصادية، فتسيير ومعالجة الأخطار والتكيف معها تمثل الشروط الضرورية لتحقيق هذه الأهداف.

تتعدد أساليب وسياسات إدارة الخطر بتعدد أنواع الخطر ومواصفاته والظروف التي تحيط به، فيصعب وضع سياسة مثلى لتسيير الخطر بعينها، يمكن تطبيقها في جميع الحالات دون استثناء، فهناك من عوامل البيئة المحيطة بالخطر ومتخذ القرار والقائم على تسيير الخطر ما يستدعي تعدد الأساليب التي تستعمل في تسييره مهما تشابهت أوصافه أو ظروفه .

1. مفهوم إدارة الأخطار .

إن الكتاب الذين تعرضوا لموضوع "إدارة الأخطار" هم أصلا كتاب التأمين، وما تعرضوا لموضوع إدارة الأخطار إلا كمدخل للتأمين، ويمكن إلقاء الضوء على بعض تعاريف إدارة الأخطار من وجهة نضر هؤلاء الكتاب .

– إدارة الخطر هي عملية التحكم في الخطر عن طريق الحد من تكرار حدوثه من ناحية، والتقليل من حجم خسائره المحتملة من ناحية أخرى وذلك بأقل تكلفة مادية ممكنة . ويرى أحد الكتاب العالميين في علم الخطر والتأمين "هاينز"، أن الوظيفة الرئيسية لإدارة الخطر هي : اكتشاف الخطر وتقويمه والتأمين عليه[10].

من خلال هذا التعريف نستنتج أن الكاتب قد اهتم بالجزء العلمي في إدارة الأخطار، الأمر الذي يتولد عنه التوصل إلى نتائج علمية يمكن تعميمها في دراسة الخطر واستنباط الوسائل الكفيلة لمواجهته والسيطرة عليه والتخفيف من حدة آثاره إلى أدنى تكلفة مادية اقتصادية ممكنة .

ويرى بعض الباحثين في علم الأخطار أن[11]:

إدارة الأخطار هي مجموعة من الوظائف التي تعالج الأخطار القابلة للتأمين عليها، ونستخدم أفضل الطرق لمعالجتها .

يحدد بعض الكتاب الدوليين أن هناك أربع خطوات رئيسية في اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة الخطر هي:

*. اكتشاف الخطر في المشروع عن طريق توفير وسائل الاتصال الكافية داخل وحداته، وتجهيز كل وحدة إدارية بوسائل الأمان والحماية، إضافة إلى تأهيل القوى العاملة على استخدام أجهزة الوقاية

والأمان الاستخدام الأمثل، لتحقيق أقصى فعالية ممكنة في مواجهة الأخطار، والتحكم بها، والقضاء عليها نهائيا .

*. قياس الأخطار، ويتطلب ذلك تحديد :

- مدى احتمالية تحقق الخسارة .
- قياس مدى تأثير الخسارة على المركز المالي .
- التنبؤ بمعدل الخسارة المتوقعة عن دورة مالية مقبلة .

*. المفاضلة بين الأدوات المختلفة لإدارة الأخطار واختيار الأنسب منها مع اخذ الاعتبار بمقدرة المشروع المالية، ومقدرته على تحمل تكاليف وسائل وأدوات مواجهة الخطر .

*. اختيار أنسب وسائل وأدوات مواجهة الخطر .

إن الكتاب المعاصرين في مجال الخطر يميلون إلى تمييز ثلاثة أبعاد رئيسية لنشاط إدارة الخطر والتأمين في المشروع وهي :

1/ اكتشاف الخطر، استنادا إلى نظام موضوع يضمن التعرف على المخاطر في أماكن تواجدها والعمل فورا على تلافيها قبل تحققها وامتدادها إلى وحدات المشروع .

يعتبر اكتشاف الخطر والتعرف عليه من أهم المراحل وأصعبها التي يمر بها مدير الخطر .

إن مدير الخطر يعمل على اكتشاف الخطر ويتعامل معه مستعينا بأقصى دراية إدارية ممكنة، مستخدما أفضل الوسائل المانعة لحدوثه أو التخفيف من حدة تفاعله[12].

2/ قياس الخطر وتحديد مدى الخسارة الاحتمالية وآثارها على المركز المالي للمشروع .

يمكن ترجمة قياس الأخطار بقياس مدى الخسارة المادية وآثارها المترتبة على الوحدة الاقتصادية، فإذا كان احتمال الخطر كبيرا، قد يؤدي إلى هلاك معظم عناصر المشروع، مثل هذا الخطر يقتضي التعامل معه بأقصى دراية ممكنة وباستخدام كل وسائل الحماية المتاحة للتحكم به قبل ولادته، أو السيطرة عليه بأساليب قادرة على تقليص حجم الخسائر إلى أدنى تكلفة مادية ممكنة، والعكس صحيح .

3/ التحكم في الخطر، وذلك عن طريق أنسب وسائل الحماية إضافة إلى تكوين الاحتياطات اللازمة لتأمين الغطاء التأميني لعناصر المشروع عند تحقق الخطر ...

وتجدر الإشارة إلى أن تخفيض تكلفة الخطر لا تتحقق إلا باستخدام نظام علمي متطور يمكن إدارة الأخطار من الاستخدام الأمثل لأحسن الأساليب الكافلة لمواجهة الأخطار والتخفيف من حدة آثارها.

بعد استعراضنا لمجموعة التعاريف المتعلقة بإدارة الأخطار نستخلص التعريف الأمثل :

" إن إدارة الأخطار تنظيم يهدف إلى مجابهة الخطر بأحسن الوسائل واقل التكاليف عن طريق اكتشافه وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته واختيار أنسبها تحقيقا للهدف المطلوب " .

2. طرق إدارة الأخطار الصناعية .

تقوم إدارة الأخطار أساسا على استقصاء مختلف المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المشروع، وتحليل مختلف الأساليب الممكنة لمواجهتها وتخفيض آثارها، بحثا عن الأسلوب الأكثر ملائمة والأكثر وفرا .

وليس من شك في أن أسهل الأساليب، وان لم يكن بالضرورة اقلها كلفة، هو أن يقوم المشروع الصناعي بنقل عبء الخطر الذي يتهدده إلى شركة تأمين .

* أسلوب الوقاية أو المنع La prevention

تهدف هذه الوسيلة إلى تخفيض درجة احتمال تحقق الخطر، وتخفيض مداه إذا ما تحقق . وهي وسيلة قد تكون مكلفة في بعض الأحيان حيث تقتضي إنفاق مبالغ ليست بالبسيطة بالنظر إلى درجة التقدم التكنولوجي التي بلغها المشروع، لكنها تبدو في النهاية عملية مربحة، فمردودها السريع هو توفير جانب من المبالغ التي كانت ستدفع لشركات التأمين نظير تغطيتها للخطر لو نقل إليها بحالته، أي دون معالجته بهذا الأسلوب، إذ تجري عادة شركات التأمين تخفيض نسبة القسط بنسبة ماتتخذه المشروعات الصناعية من وسائل الوقاية من الخطر الذي تتعرض له . إما على المدى الطويل فإنها تؤدي فضلا عن ذلك إلى تحسين صفة الخطر نفسها، ومن ثم تحسين الدلالات التي تعطيها الإحصائيات عنه، حيث يظهر فيها، مع شيوع استعمال هذا الأسلوب، في صورة أفضل، من حيث درجة تواتره وحجم الكارثة الناجمة عن تحققه، بما يشجع شركات التأمين على وضع تعريفة جديدة لتغطيته اقل سعرا[13] .

لكن، أيا ما كانت أهمية هذه الوسيلة، إلا انه لا يصح الاعتقاد بأنها يمكن أن تلغى الحاجة إلى نظام التأمين كلية، لأنه لايمكن تخيل أن يكون بمقدور مشروع ما، أن يحقق درجة أمان أو وقاية من تحقق خطر ما، بنسبة مائة في المائة .

*** الاحتفاظ بالخطر أو التأمين الذاتي La rétention de risque / L'auto assurance**

قد يتم تسيير الخطر عن طريق الاحتفاظ به سواء في كليته أو في جزء منه على عاتق المشروع . وهذه الوسيلة تعتبر من صميم أساليب إدارة الأخطار، مادام أنها تترجم موقفا محسوبا، ففي حدود ما أن خطرا ما يكون قابلا للتحديد والقياس، يمكن أن يكون احتفاظ المشروع به على عاتقه أمرا مقصودا .

*** تجنب عبء الخطر عن طريق التأمين**

– **تعريف التأمين** : هناك عدة تعريفات للتأمين تختلف في مضمونها بحسب من يعرفها وكونه من الاقتصاديين أو من رجال التأمين أو من فقهاء القانون.

التأمين لغة: كلمة مشتقة من الأمن والأمان وهو من الوسائل والأساليب التي من شأنها أن تضيق للفرد حدود الخسائر الناتجة عن الأخطار إلى أدنى نسبة ممكنة .

اصطلاحا: نظام اجتماعي يهدف إلى تكوين احتياطي لمواجهة الخسائر الغير مؤكدة التي يتعرض لها رأس المال عن طريق نقل عبء الخطر عن طريق عدد من الأشخاص إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، أي أنه نظام يصمم لتخفيض ظاهرة عدم التأكد للخسائر المالية عن طريق نقل عبء الخطر[14].

تعريفات الاقتصاديين للتأمين .

ضمن تعريفات الاقتصاديين نذكر تعريف " فريدمان " و " سافاج " حيث يعرفون التأمين بقولهم " إن الفرد الذي يقوم بشراء تأمينات من الحريق على منزله، يفضل تحمل خسارة مالية صغيرة مؤكدة (قسط التأمين) بدلا من أن يبقى متحملا خليطا من احتمال ضعيف لخسارة مالية كبيرة (قيمة المنزل كاملة) واحتمال كبير بألا يخسر شيئا، وهذا يعني أنه يفضل حالة التأكد عن حالة عدم التأكد ".

ويعرفه " نايت " بأنه : عمل من أعمال التنظيم والإدارة وذلك لأنه يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المتشابهة لتقليل درجة عدم التأكد إلى أي حد مرغوب فيه، والتأمين ما هو إلا تصوير لمبدأ استبعاد عدم التأكد وذلك بالتعامل في مجموعات من الحالات بدلا من التعامل في حالات مفردة[15].

ومن تعريفات رجال التأمين نذكر تعريف " ويليت " عندما عرفه قائلا " التأمين مشروع اجتماعي يهدف إلى تكوين رصيد بغرض مجابهة خسائر مالية غير مؤكدة، والتي يمكن تحاشيها عن طريق نقل عبء الخطر من عدة أشخاص إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص .

ومن بين التعاريف السابقة يمكن تحديد تعريف نرى أنه دقيق وشامل للتأمين وهو أن :

التأمين وسيلة أو نظام يهدف إلى حماية الأفراد أو المنشآت من الخسائر المادية المحتملة، الناشئة عن تحقق الأخطار المؤمن منها . وذلك عن طريق نقل عبء مثل هذه الأخطار إلى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسائر المالية التي يتكبدها وذلك في مقابل أقساط محددة محسوبة وفقا لمبادئ رياضية وإحصائية[16].

– أهمية التأمين :

جلب الأمان : يعتبر طلب الإنسان للأمن والأمان حاجة غريزية ويسهم التأمين في تحقيق تلك الحاجة، فعلى المستوى الفردي يوفر التأمين حماية للمؤمن له ضد أخطار قد تصيب شخصه أو ماله وممتلكاته ويمنحه القدرة على اتخاذ القرارات دون خوف .

التأمين وسيلة للاستثمار والادخار: يعتبر التأمين وسيلة للاستثمار من خلال تكوين رؤوس الأموال التي تتجمع من الأقساط، تدفع مقابلها مبالغ التأمين عند وقوع الحوادث ويحتفظ بجزء منها كاحتياطي ويستغل الباقي في تكوين رؤوس أموال كبيرة ينتج عنها عوائد استثمارية تعطي الثقة والطمأنينة للمستأمنين خاصة فيما يخص حصولهم على مبالغ التأمين المتفق على دفعها لهم عند تحقق الخطر المؤمن منه، وبالتالي فإن التأمين يعتبر عنصر هام في تنشيط السوق المالية وتوسيعها.

أما فيما يخص العنصر الادخاري فيظهر جليا في تأمينات الحياة، كعقود تكوين الأموال وعقود التأمين المختلط [17].

الدور الوقائي للتأمين: إن هذا الدور يتجسد بعدة وسائل، وكما نعلم أن شركات التأمين تهدف إلى تخفيض مبالغ التأمين، فتعمل هذه الأخيرة على تكوين جمعيات مشتركة بينها، بقصد دراسة

أسباب المخاطر ومن ثم اتخاذ الاحتياطات الكافية لتوخي حدوثها، ومن أجل ذلك تستعين بالخبراء والمختصين وهذا بهدف توعية الأفراد وأصحاب المؤسسات وإرشادهم إلى طرق الوقاية من الحوادث والتقليل منها، كما قد تستعين بإرسال النشريات التي تبين فيها الوسائل الفنية والتقنية في مكافحة الحريق، كاستعمال مطافئ الحريق، شاشات الحراسة، أما فيما يتعلق بحوادث المرور فكثيرا ما تشترك شركات التامين مع غيرها من الهيئات المعنية بالتوعية في مجال المرور وضرورة إتباع التعليمات والإرشادات.

وكذلك قد تلجأ شركات التأمين إلى تقديم تشجيعات كمنح إعفاءات من القسط، أو تقوم بتخفيضه للمؤمن له والذي لا يقع له خطر خلال فترة معينة .

تسهيل واتساع عمليات الائتمان وزيادة الثقة التجارية: مما لا شك فيه أن اتساع الائتمان وزيادة الثقة التجارية في دولة ما، فيه تدعيم للحياة الاقتصادية بها، ويلعب التأمين في هذا المجال دورا بارزا وأساسيا، فمن المعروف أنه لا يمكن لصاحب مال أن يقرض ماله ما لم يطمئن إلى أن موضوع ضمان المال سواء أكان موضوع الضمان هذا منقولا أو ثابتا وغير مهدد بالفناء نتيجة تحقق خطر ما له، ويقوم التأمين بتوفير هذا الضمان في حالة تحقق الخطر بالنسبة لموضوع الضمان المشار إليه، ومن هنا كانت أهمية دور التأمين في تسهيل واتساع الائتمان، فنجد أن البنوك لا توافق على إقراض المشروعات أو رجال الأعمال إلا بوجود تأمين على ممتلكاتها...الخ .

العمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية: يمكن أن يلعب التأمين دورا أساسيا في تحقيق التوازن التلقائي بين العرض والطلب في الاقتصاد القومي، ففي أثناء الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الاجتماعية الإلزامية من حيث شمولها لفئات جديدة، حيث يساعد ذلك على زيادة المدخرات الإجبارية بما يحد من الموجة التضخمية، وفي فترات الكساد تعمل التأمينات الاجتماعية على زيادة قيمة التعويضات التي تستحق للمؤمن عليهم في حالات التعطل والمرض والإصابة لهم ولمستحقيهم من أرامل ويتامى في حالة الوفاة بما يساعد على زيادة مستوى إنفاقهم على السلع والخدمات، وهذا ما يساعد على زيادة الطلب الفعال على مثل هذه السلع والخدمات بما يساعد على القضاء على هذا الكساد (عكس الحالة الأولى) .

تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد وللأسرة : يساهم التأمين في محاربة الفقر حيث أنه يجنب الفرد العوز والحاجة ، بما يضمنه له من تعويض مادي يضمن له الحد الأدنى لمستوى المعيشة له ولأسرته عن طريق تعويضه عن الخسائر التي تحدث في دخله نتيجة لمرضه أو عجزه أو بلوغه سن الشيخوخة أو تعرضه للبطالة .

كما أن التأمين التجاري يحقق الغرض المشار إليه عند تعرض ممتلكات الفرد لأخطار الحريق أو الغرق أو السرقة [18].

تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث: إن ما يتميز به التأمين، أن المستأمن لا يستحق التعويض في بعض فروع التأمين إذا ما كان هناك إرادة للمستأمن في تحقق الخطر المؤمن منه، كما أنه في بعض أنواع التأمين لا يستحق المؤمن له تعويضا إلا إذا زادت الخسارة عن حد معين، ووجود مثل هذه الاشتراطات والتحفظات بالتأمين تنمي لدى الفرد الشعور بالمسؤولية لتجنب تحقق الخطر المؤمن منه بقدر الإمكان هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن قيام الفرد بشراء عقد تأمين حياة يترتب لأسرته معاشا يضمن لها الحياة الكريمة بعد مماته، حيث يعتبر هذا السلوك تنمية الشعور بالمسؤولية تجاه الأسرة ... وهكذا نجد أن التأمين بكافة أنواعه ينمي الشعور بالمسؤولية لدى الفرد تجاه نفسه وتجاه أسرته وتجاه مجتمعه.

– أنواع التأمين .

أنواع التأمين الحالية كثيرة ومتعددة، كما أن هذه الأنواع لم تقف عند حد معين، بل تشهد ظهور أنواع جديدة من التامين، ونعرض فيما يلي عدة تقسيمات للتأمين تختلف حسب أساس معين ووجهة نظر معينة .

حسب الجهة التي تتولى التأمين :

• **التأمين التعاوني** : تقوم به الشركات ذات الطابع التعاوني بين مجموعة من الأعضاء يتعرضون لخطر واحد، وتقوم بإبرام عقود التأمين بينهم ويتم تعويض الضرر الذي يلحق بأحدهم إذا نزل به الخطر المؤمن منه، مقابل تقديم الأعضاء لاشتراكات تختلف حسب عدد وأهمية الحوادث خلال فترة النشاط،

والشركات ذات الطابع التعاوني لا تتعامل مع الوسطاء في تقديم منتجاتها إلى الجمهور، ولا تهدف إلى تحقيق الربح ويلعب العضو دور المؤمن والمؤمن له في نفس الوقت.

• **التامين التجاري** : الجزء الأعظم منه عبارة عن تأمينات اختيارية تتم بمحض إرادة الفرد أو المنشأة للحماية من أخطار معينة ترجع إلى الصدفة، وعادة ما تقوم شركات التامين الخاصة بمزاولة هذه الأنواع من التأمين، وفي بعض الحالات الأخرى تقوم به الحكومة[19]. ومن السمات المميزة للتأمين التجاري أنه اختياري، إضافة إلى انفصال المؤمن عن المؤمن له وتحويل الخطر عادة يتم عن طريق عقد تأمين .

من حيث الموضوع :

• **تأمين بحري ، جوي وبري :**

التأمين البحري : يهدف هذا التأمين إلى تغطية مخاطر البحر أو النقل عن طريقه، فمن النادر أن تسافر سفينة أو تنقل بضاعة بطريق البحر دون أن يقوم أصحابها بالتأمين عليها ابتغاء الأمن والضمان وتحصنا من المخاطر البحرية، حتى أضحت كل العلاقات القانونية البحرية تسوى في نهاية الأمر بين المؤمنين . وقد يكون الغرض من التأمين البحري تعويض أصحاب السفن عن الخسائر التي تلحق بهم بسبب غرق سفنهم أو إذا لحق بهم ضرر من أي نوع كان، وقد يكون الغرض منه تغطية الأخطار التي تتعرض لها السفينة أثناء بناءها وتجربتها ورسوها وإصلاحها ...الخ

التأمين الجوي : يؤمن هذا التأمين مخاطر النقل الجوي التي تتعرض لها الطائرة أو حمولتها من البضائع .

التأمين البري : يغطي هذا التأمين كافة المخاطر التي تخرج عن نطاق الأنواع السابقة سواء تعلقت بالأشياء أو الأشخاص[20].

• **التأمين الاجتماعي والتأمين الخاص :**

يستند التأمين الاجتماعي Assurance Sociale إلى فكرة التضامن حيث يرمي أساسا إلى حماية الطبقات العاملة والضعيفة، لذا فهو يتسم بالطابع الإجباري وتقوم الحكومة بتنظيمه ووضع أحكامه .

أما التأمين الخاص Assurance Privée فهو اختباري، يترك الإرادة الحرة لأطرافه في التعاقد، وتقوم به شركات تجارية ترمي إلى تحقيق الربح.

يتحمل المؤمن له في التأمين الخاص، العبء التأميني (القسط) ويتم تحديده على أساس درجة احتمال تحقق الخطر وقيمته وقيمة مبلغ التأمين . أما التأمين الاجتماعي فلا يتحمل عبئه بالضرورة المستفيد، بل قد يشارك بجزء ويتحمل صاحب العمل والدولة الجزء الآخر، ويقوم توزيع عبء الاشتراك على أساس فكرة التضامن حيث يساهم صاحب الخطر الأقل قيمة واحتمالا في تغطية الأكبر قيمة واحتمالا، لأن الاشتراك لا يتحدد على أساس الخطر بل الدخل حيث يتمثل عادة في نسب معينة من الدخل أو الأجر.

- **تأمين الأضرار وتأمين الأشخاص :**

تأمين الأضرار : إن التأمين من الأضرار يتمثل في تأمين المؤمن له من الخسارة التي تصيبه في ذمته المالية ، أي تأمين كافة المخاطر التي يترتب على حدوثها إلحاق الضرر بالذمة المالية للشخص، وذلك بتعويضه عن الأضرار الناجمة عن هذه المخاطر. إن الغرض من هذا التامين هو حماية المؤمن له ضد نتائج الحوادث التي يمكن أن تلحق به أضرارا مادية وذلك بتعويضه عن الخسائر المالية التي يمكن أن تحل به من جراء تحقق خطر معين .

ينقسم هذا التأمين إلى قسمين رئيسين هما : التأمين على الأشياء والتأمين من المسؤولية .

أ- تأمين الأشياء Assurance de choses

ويقصد به تعويض المؤمن له عن الخسائر التي تلحق بشيء من أمواله، فهو يهدف إلى تغطية النقص الذي قد يصيب العنصر الإيجابي للذمة المالية، وذلك بتعويض الأضرار التي تلحق بالأموال إذا تحققت الكارثة أو الحادث، وتتعدد صور التأمين على الأشياء بتنوع أوصاف الأخطار التي يمكن أن تصيب أنواع الأشياء المؤمن عليها، فهناك التأمين ضد الحريق وضد السرقة وضد هلاك الماشية وضد تلف المزروعات من البرد أو الصقيع أو الآفات[21].

من الصور الحديثة للتأمين على الأشياء، تأمين الائتمان وبصفة عامة ضمان الاستثمار، حيث يهدف إلى تغطية المخاطر غير التجارية التي تتعرض لها الاستثمارات في البلاد المضيفة لها، كخطر التأميم والمصادرة، ولقد ازدهر هذا التأمين أمام تدفق رؤوس الأموال خارج البلاد، وبصفة خاصة في الدول النامية رغبة في تشجيع الاستثمار فيها .

ب- تأمين المسؤولية Assurance de responsabilité

ويراد به تأمين المؤمن له من الرجوع عليه بالمسؤولية، أي ضمان المؤمن له ضد رجوع الغير عليه بسبب الأضرار الواقعة عن خطأ ارتكبه، فهو يرمي إلى تعويض المؤمن له عن المبالغ التي يدفعها للغير إذا تحققت مسؤوليته، وذلك بتغطية الخسارة التي تلحق ذمته المالية بسبب التعويض الذي يدفعه للمضرور، ومن أمثلته : تأمين المسؤولية عن حوادث العمل وحوادث السيارات وتأمين المسؤولية عن النقل والمسؤولية المهنية ...الخ . يفترض تأمين المسؤولية وجود ثلاثة أشخاص : المؤمن (شركة التأمين) والمؤمن له (دافع القسط) والمصاب أو المضرور .

إن الخطر المؤمن منه ليس الضرر الذي يصيب المضرور، بل الضرر الذي يصيب المؤمن له من جراء رجوع المضرور عليه بالتعويض، فالتأمين يهدف إلى تعويض الضرر الذي يحيق بذمة المؤمن له بسبب مسؤوليته تجاه الغير، فالمؤمن لا يعوض الضرر الذي أصاب الغير بل يعوض الأضرار المالية التي حلت بالمؤمن له نتيجة التزامه بدفع التعويض للمضرور، وعلى ذلك فان الخطر المؤمن منه لا يتحقق بمجرد وقوع إصابة الغير بالضرر، بل برجوع هذا الغير المضرور على المؤمن له، أي أن مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض هي التي تخوله الرجوع على المؤمن بالضمان .

تأمين الأشخاص : إن تأمين الأشخاص يتعلق بشخص المؤمن له ذاته وليس ماله، حيث يؤمنه من الأخطار التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته أو قدرته على العمل مثل : مخاطر الموت، المرض، الحوادث والعجز... وعند تحقق الخطر أو الحادث المؤمن منه يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين المتفق عليه بكامله (يحدد المبلغ مسبقا عند التقاعد وبطريقة جزافية) .

ويتنوع التأمين على الأشخاص إلى أنواع كثيرة من أهمها :

أ- التأمين على الحياة : يهدف هذا التأمين إلى مواجهة خطر الموت الذي يهدد الإنسان في كل لحظة، وتتعدد صور هذا التأمين إلى :

1/التأمين لحال الوفاة Assurance en cas de décès

حيث يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين للمستفيد عند وفاة المؤمن على حياته، وهو ثلاثة أنواع :

- التأمين العمري (على مدى الحياة) Assurance vie entiers

ويبقى طوال حياة المؤمن عليه و لا يستحق مبلغ التأمين إلا عند وفاته مهما طال عمره، حيث يلتزم المؤمن بدفع المبلغ للمستفيد المحدد في العقد عند وفاة المؤمن على حياته، أيا كان الوقت الذي تحدث فيه الوفاة.

- التأمين المؤقت Assurance temporaire

وفيه يدفع المؤمن مبلغ التأمين للمستفيد، إذا مات المؤمن على حياته خلال مدة معينة، فهو مؤقت بمدة معينة إذا انقضت قبل موت المؤمن على حياته انتهى التأمين، فإن لم يمت في خلال هذه المدة برئت ذمة المؤمن ويحتفظ بالأقساط المحصلة، (في هذا التأمين تزداد الأقساط بازدياد خطر الوفاة) .

- تأمين البقاء على قيد الحياة (بقاء المستفيد) Assurance de survie

وفيه يدفع المؤمن مبلغ التأمين للمستفيد إذا ظل حيا بعد وفاة المؤمن على حياته، فإذا مات المستفيد قبل المؤمن على حياته انتهى التأمين وبرئت ذمة المؤمن ويحتفظ بالأقساط المدفوعة (المحصلة) ، ومعنى ذلك أن حق المستفيد في مبلغ التأمين حق احتمالي (أي غير مؤكد) .

2/ التأمين لحال الحياة Assurance en cas de vie

وفيه يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين للمستفيد إذا بقي المؤمن على حياته حيا إلى وقت معين، أي يتم دفع المبلغ عند البقاء على قيد الحياة بعد سن معينة، فإذا مات الشخص قبل ذلك انتهى التأمين وبرئت ذمة المؤمن ويحتفظ بالأقساط التي قبضها، إن حق المستفيد في هذا التأمين حق احتمالي، إذا أنه يستحق مبلغ التأمين إذا بقي المؤمن على حياته حيا عند حلول الأجل المعين، ولا يستحقه إذا مات المؤمن على حياته قبل ذلك، يلجأ الأشخاص لهذا التأمين لمواجهة سن الشيخوخة حيث الضعف والحاجة وقلة الموارد .

3/ التأمين المختلط Assurance mixte

وفيه يلتزم المؤمن بأن يدفع مبلغ التأمين للمستفيد إذا مات المؤمن على حياته خلال مدة معينة، أو إلى المؤمن على حياته نفسه إذا ظل حيا عند انقضاء هذه المدة . مثال ذلك أن يؤمن الشخص على حياته لمدة عشر سنوات مثلا ويستحق مبلغ التأمين إذا بقي حيا في نهاية تلك المدة، وإذا توفي قبل ذلك فانه يتم دفع المبلغ للمستفيد الذي عينه في العقد .

يتضح من ذلك أن التأمين المختلط يجمع بين التأمين لحال الوفاة إذا مات المؤمن على حياته في خلال المدة المحددة، والتأمين لحال البقاء إذا بقي المؤمن على حياته حيا بعد انقضاء هذه المدة، فهو إذن ليس بتأمين واحد بل تأمينان في وثيقة واحدة، وإن كان احدهما فقط هو الذي يرتب الأثر.

ب- التأمين ضد الإصابات الجسدية : وهو يؤمن الشخص ضد الحوادث لتي تمس سلامة جسده والتي تؤدي إلى الموت أو العاهة أو العجز الكلي أو الجزئي الدائم أو المؤقت، ويتمثل في مبلغ يتم دفعه للمؤمن له أو للمستفيد، وكذا أداء مصروفات العلاج والأدوية. ويلحق بهذا التأمين عادة نوع آخر هو تأمين المرض .

تأمين المرض (التأمين الصحي) : من خلال هذا التأمين يتعهد المؤمن في حالة ما أصيب المؤمن له أثناء فترة التأمين بمرض أو حادث، بأن يدفع له مبلغا معينا (محدد)، وكذلك تعويض كل أو بعض مصاريف العلاج والأدوية .

لهذا التأمين طبيعة مزدوجة فهو من ناحية تأمين على الأشخاص فيما يتعلق بتعهد المؤمن بأداء مبلغ التأمين، ومن ناحية أخرى تأمين من الأضرار حيث يخضع في ذلك للمبدأ التعويضي برد مصاريف العلاج والأدوية[22].

يسمح التأمين بتحويل الخسائر المحتملة إلى تكاليف ثابتة تدرج ضمن نتيجة النشاط الاستغلالي للمؤسسة، فاتخاذ القرار لضمان خسائر أي منشأة مثلا يتأتى عنه نقل عبء الخطر من الوحدة الإنتاجية إلى شركة التأمين التي تتحمل تغطية الخسائر لكافة العناصر المؤمن عليها لقاء قسط التأمين الذي يدفعه صاحب القرار لقاء الأمان .

3. أهمية إدارة الأخطار الصناعية

فكرة إدارة الأخطار ليست في الحقيقة بالفكرة الجديدة ومع ذلك فإنها قد اكتسبت في المجال الصناعي أهمية جديدة . فتزايد حجم الأخطار التي تتهدد المشروعات الصناعية، الناتج من التزايد المستمر في القيم المالية التي تمثلها هذه المشروعات، والتزايد الهائل للمسؤوليات التي يستثيرها النشاط الصناعي، لم يواكبه تطور تأميني مماثل أو يصعب إيجاد تغطية تأمينية كلية للأخطار، بحيث يلاقي الصناعيين صعوبات في إيجاد تغطية لهذه الأخطار. وحتى إن وجدودها، فان التأمين قد أصبح في ضوء هذه الظروف، حلا مكلفا بسبب ضخامة حجم المشروعات الصناعية، وتزداد كلفته أكثر فأكثر مع التطور الزمني، بما جعل من إعادة التفكير في إدارة هذا النوع من الأخطار أمرا ضروريا من اجل توفير تغطيات تكميلية أو تغطيات بديلة.

وإذا كان أسلوب المنع أو الوقاية، يتعلق أساسا بمخاطر الأضرار بالأموال، إلا انه بدا ينفذ إلى مجال أخطار المسؤولية المدنية. فالمسؤولية عن ضرر المنتجات أو عن التلوث ... يمكن في كثير من

الأحيان أن تكون مخفضة أو حتى متداركة، عن طريق الرقابة الجادة على المنتجات أو المنشآت، والرقابة المنتظمة لسير تنفيذ العقود .

أما أسلوب الاحتفاظ بالخطر أو التأمين الذاتي فان اللجوء إليه يكون أمرا طبيعيا تماما في خصوص الأخطار الصناعية وذلك إزاء صعوبة تغطية بعضها تأمينيا أو عدم قبول الشركات تغطيتها إلا بشكل جزئي.

لكن، أيا كانت أهمية إدارة الأخطار، فان هذا الفن لا يمكن بذاته أن يقدم معالجة أو مواجهة كافية للأخطار الصناعية، فهذا النوع من الأخطار هو في الحقيقة من الضخامة حتى أن أساليب الوقاية والتأمين الذاتي، على ضرورتها لا تكون كافية فيه . ولذلك تظل التغطية التأمينية لهذه الأخطار كل أهميتها وضرورتها، لذا سوف نأمل من خلال المباحث القادمة إلى إبراز التأمين كوسيلة لمواجهة الأخطار ...

ثالثا: تحليل النشاط التقني لشركات التأمين من سنة 2000 إلى سنة 2005

1. شركات التأمين ونشاطها التقني:

تغطي التأمينات الجزائرية ثلاث أنواع من نشاطات التأمين وهي [23] :

- التأمين المباشر الممارس من قبل الثلاثة عشر شركة تأمين :

* أربعة شركات عمومية : SAA- CAAR- CAAT- CASH

* سبعة شركات خاصة : ترست الجزائر- CIAR- 2A- GAM – السلامة للتأمين (البركة والأمان سابقا) – الريان للتأمين – أليونس للتأمين.

* 02 تعاضديات (CNMA- MAATEC)

- إعادة التأمين المستغلة من قبل الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)

- التأمينات المتخصصة المستغلة من قبل :

* CAGEX لتأمين قرض التصدير.

* AGCI لتأمين قرض الاستثمار.

* SGCI لتأمين القرض العقاري.

2. النشاط التقني لشركات التأمين.

2-1- الإنتاج:

* الإنتاج حسب شركات التأمين: من خلال الجدول أدناه سوف نحاول توضيح تطور إنتاج الشركات المكونة لقطاع التأمينات، عمومية كانت أو خاصة .

الجدول رقم 02: إنتاج التأمين حسب الشركات

الوحدة: مليون دج

السنوات / الفروع	2000		2001		2002		2003		2004		2005	
	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة %
SAA	6.819	35	6.772	31	7.322	25	8.537	27	11.188	31	12.532	30
CAAR	4.297	22	4.564	21	7.099	24	5.197	17	3.957	11	6.255	15
CAAT	4.050	21	4.079	19	5.328	18	6.824	22	8.914	25	7.392	18
TRUST ALG	822	4	939	4	2.177	8	2.317	8	1.958	5	1.499	4
CIAR	381	2	583	3	815	3	1.217	4	1.682	5	2.246	5
2 A	345	2	668	3	1.011	3	1.091	3	1.424	4	1.851	4
MAATEC	16	0	17	0	17	0	22	0	24	0	27	0
CNMA	2.272	12	2.847	13	2.681	9	2.521	8	2.825	8	2.991	7
CASH	494	3	1.222	6	1.946	7	1.978	6	1.775	5	4.300	10
ALBARAKA	5	0	92	0	208	1	384	1	498	1	653	2
AL RAYAN	-		-	-	169	1	421	1	353	1	361	1
GAM	-	-	-	-	212	1	748	2	1.160	3	1.511	4
المجموع	19.501	100 %	21.783	100 %	28.985	100 %	31.311	100 %	35.758	100 %	41.618	100 %

المصدر* : من إعداد الباحثان بناءا على تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2005 .

نلاحظ من خلال الجدول أن نشاط التامين في تحسن مستمر، ويترجم ذلك بحجم الأقساط المحققة سنة بعد أخرى، إذ انتقل حجم الأقساط من 19.5 مليار دج سنة 2000 إلى 41.6 مليار دج في سنة 2005 محققا بذلك زيادة في الأقساط تقدر بـ 22.1 مليار دج وكان لشركتي SAA و CAAT مساهمة كبيرة في هذه الزيادة، إذ حققت كل شركة نسبة نمو بلغت 17% و 18% على التوالي لسنة 2003 مقارنة بسنة 2002، أما في سنة 2004 فقد حققت SAA زيادة تقدر بـ 2.6 مليار دج و شركة CAAT 2 مليار دج و هذا مقارنة بـ 2003 وبهذا انتقلت حصة هاتين الشركتين في السوق من 49% سنة 2003 إلى 56% في 2004 . و في سنة 2005 فقد حققت شركتي SAA و CAAT تقريبا نصف رقم أعمال السوق (48%) .

أما الانخفاضات فقد مست الشركات التي نشاطها موجه نحو تغطية المخاطر الصناعية، ويتعلق الأمر بـ CAAR (- 1.9 مليار دج) سنة 2003 مقارنة بـ 2002، أما في 2004 فتقدر بـ :

(- 1,2 مليار دج) مقارنة بـ 2003 . كذلك نرى الانخفاض مجسد في Trust Algérie حيث قدر بـ (-413 مليون دج) و CASH (- 203 مليون دج) في سنة 2004 مقارنة بـ 2003 .

لكن للإشارة فان نشاط التامين يتميز بتذبذب حافظته، وهذا يخص الشركات ذات النشاط الموجه نحو الأخطار الصناعية أين يؤدي فقدان عقد تامين إلى انخفاض حساس على مستوى الإنتاج .

فيما يبقى عقد سونا طراك الحالة الأكثر تعبيرا لهذه الوضعية حيث يغير الانتقال من مؤمن إلى آخر تشكيلة السوق، فقد ارتفع مستوى إنتاج شركة CASH من 1.7 مليار دج إلى 4.3 مليار دج بسبب تغطيتها لأخطار سونا طراك .

* إنتاج السوق حسب الفروع: سوف نوضح من خلال الجدول التالي إنتاج التأمين حسب الفروع ونحاول إعطاء بعض التحاليل.

جدول رقم 03 : إنتاج السوق حسب الفروع.**الوحدة:** مليون دج.

السنوات / الفروع	2000		2001		2002		2003		2004		2005	
	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة %
ت. السيارات	8.140	42	8.849	41	10.250	35	12.320	39	15.179	42	18.535	45
ت.أخ.الصناعية	5.717	29	6.254	29	10.617	37	11.005	35	11.807	33	12.731	31
ت.النقل	2.955	15	3.440	16	3.952	14	3.779	12	3.943	11	4.327	10
ت.أخ.البسيطة	942	5	926	4	1.595	5	2.072	7	2.167	6	2.755	7
ت.أخ.الفلاحيه	599	3	1.228	6	1.143	4	727	2	583	2	589	1
ت. الأشخاص	1.099	6	1.003	5	1.153	4	1.167	4	1.736	5	2.523	6
تأمين القرض	49	0	83	0	275	1	138	0	83	0	160	0
تأمين الكفالة	-	-	-	-	-	-	91	0	19	0	-	-
ت. م. أثناء السفر	-	-	-	-	-	-	12	0	241	1	-	-
المجموع	19.501	100 %	21.501	%100	28.985	%100	31.311	100 %	35.758	%100	41.620	%100

المصدر : من إعداد الباحثان بناءا على تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2005 .

من خلال الجدول نلاحظ أن سوق التأمينات تحت سيطرة فرعين كبيرين هم فرع السيارات وفرع تأمين الأخطار الصناعية، ففي سنة 2000 نرى أن حصة كل منهما على التوالي هي 42% و29% وهذا يتطابق مع بقية السنوات إذ نرى أن كل سنة هناك هيمنة واضحة لهذين الفرعين .

وعلى غرار السنوات السابقة فقد ظل سوق التأمين ممول من قبل الأقساط الناجمة عن فرع السيارات، فهو يمثل 45% من إنتاج السوق في 2005 وعليه فقد حقق هذا الفرع زيادة قدرت بـ 10.3 مليار دج (من سنة 2000 إلى 2005) وترجع هذه الزيادة إلى:

- تطور حظيرة السيارات في الجزائر.
- تطور في مجال عقد تأمين السيارات، الضمان المغطي لكل الأخطار (Garantie tous risques)

– وجوب اكتتاب هذا الضمان (Tous risques) في مجال قروض شراء السيارات الممنوحة من قبل المؤسسات المالية (البنوك) .

رغم حصتها الضعيفة (5%) عرفت التأمينات على الأشخاص زيادة تقدر بـ 49% حيث مرت من 1.1 مليار دج إلى 1.8 مليار دج، ونتجت هذه الزيادة بالخصوص عن تسويق منتوج التأمين " المساعدة أثناء السفر" الذي أصبح منذ جوان 2004 إجباري لكل طلب تأشيرة. إضافة لذلك فقد عرفت سنة 2005 تحسن طفيف بالمقارنة مع سنة 2004 فقد حقق نمو ايجابي يقدر بـ 787 مليون دج، وبهذا التحسن ربحت حصة تأمين الأشخاص نقطة واحدة بالمقارنة مع سنة 2004 .

2-2- التعويضات:

* التعويضات حسب الشركات: سنحاول من خلال الجدول التالي توضيح التعويضات حسب شركات التأمين.

جدول رقم 04 : التعويضات حسب شركات التأمين. **الوحدة:** مليون دج.

السنوات الفروع	2000		2001		2002		2003		2004		2005	
	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة %
SAA	4.557	36	5.074	36	5.402	36	5.779	34	6.475	38	7.268	14
CAAR	3.189	25	4.098	29	2.824	19	3.739	22	2.073	12	1.998	4
CAAT	2.398	19	2.156	15	3.582	24	3.617	21	3.082	18	36.799	70
TRUST	244	2	305	2	467	3	314	2	866	5	438	1
CIAR	116	1	295	2	428	3	604	3	833	5	1.147	2
2 A	37	0	191	1	449	3	687	4	643	4	806	2
MAATEC	21	0	21	0	23	0	21	0	23	0	27	0
CNMA	1.476	12	1.420	10	1.373	9	1.515	9	1.727	10	1.823	3

CASH	522	4	424	3	154	1	213	1	145	1	785	1
ALBARAKA	-	-	38	0	52	0	131	1	221	1	340	1
AL RAYAN	-	-	-	-	24	0	259	2	457	3	292	1
GAM	-	-	-	-	26	0	267	2	605	4	638	1
المجموع	**12.560**	**100 %**	**14.022**	**100 %**	**14.804**	**100 %**	**17.146**	**100 %**	**17.150**	**100 %**	**52.361**	**100 %**

المصدر : من إعداد الباحثان بناءا على تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2005 .

من خلال الجدول نلاحظ أن التعويضات في حدود متقاربة وهذا من خلال السنوات الثلاثة الأولى، أما في سنة 2003 بصفة خاصة فعرفت خسائر كبرى على اثر سقوط طائرة بوينغ للخطوط الجوية الجزائرية و زلزال 21 ماي 2003، إذ ارتفعت التعويضات خلال هذه السنة بـ 2.3 مليار دج .

أما في سنة 2004 فإننا نلاحظ أن التعويضات في نفس المستوى المحقق في 2003 حيث بلغت 17 مليار دج، ونتيجة لسيطرة الشركات العمومية الكبرى CAAT، SAA ، CAAR لذا فهي تستحوذ على الحصة الكبرى من المصاريف المخصصة لتعويض الحوادث (69%) .

وفي الأخير فان سنة 2005 تميزت بالتسوية الكلية لكارثة سكيكدة (انفجارGL1K) التي حدثت في جانفي 2004 .

حجم الحادث (32 مليار دج) وهذا المستوى يمر من 17 مليار دج سنة 2004 إلى 52 مليار سنة 2005، وهذا الارتفاع قد مس على وجه الخصوص شركة CAAT كمؤمن لهذا الخطر و شركة CASH التي ساهمت أيضا في تغطيته .

* التعويضات حسب الفروع: وهي موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم 05 : جدول التعويضات حسب الفروع. **الوحدة:** مليون دج.

السنوات / الفروع	2000		2001		2002		2003		2004		2005	
	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة %
السيارات	7.245	58	8.157	58	8.997	61	9.654	56	11.591	68	13.200	25
الأخطار الصناعية	2.882	23	3.520	25	2.255	15	3.535	21	2.506	15	36.021	69
النقل	1.025	8	1.041	7	1.746	12	1.888	11	1.206	7	1.661	3
الأخطار البسيطة	357	3	241	2	688	5	627	4	283	2	354	1
الأخطار الزراعية	474	4	304	2	314	2	427	2	401	2	295	1
تأمينات الأشخاص	563	4	696	5	712	5	773	5	832	5	817	2
تأمينات القروض	14	0	63	0	92	1	13	0	13	0	11	0
تأمين الكفالة	-	-	-	-	-	-	48	0	318	2	2	0
تأمين المساعدة أثناء السفر	-	-	-	-	-	-	181	1	0	0	-	-
المجموع	12.560	%100	14.022	%100	14.804	%100	17.146	%100	17.150	%100	52.361	%100

المصدر : من إعداد الباحثان بناءا على تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2005 .

إن تضاعف عدد حوادث مرور السيارات و الخسائر الجسدية الناجمة عنها يجعل من التعويضات المتعلقة بفرع السيارات مرتفعة فهي تمثل 7.2 مليار دج أي بنسبة 58% من مبلغ الخسائر التي تمت تسويتها من قبل السوق سنة 2000 و 9.6 مليار دج سنة 2003.

أما فيما يخص سنة 2004 فقد سجلت زيادة تقدر بـ 2 مليار دج أي انتقل من 9.6 مليار دج سنة 2003 إلى11.5 مليار دج.

وفي الأخير و بخلاف السنوات السابقة أين كان فرع السيارات هو المهيمن،فقد خصت التعويضات خلال سنة 2005 على وجه الخصوص بالأخطار الصناعية بسبب التسوية الكلية للحادث الناتج عن حريق الوحدة 40 لمركب الغاز المميع بسكيكدة.

من خلال التعويضات المسددة في إطار تغطية الأخطار والمبينة في الجدول أعلاه يتبين لنا جليا مبدأ الاحتمالية في وقوع الأخطار وهذا واضح من خلال التفاوت الواضح في مبالغ التعويضات من سنة لأخرى، فنرى مثلا في سنة 2003 مبالغ تعويضات السيارات قدرت بـ 9.654 مليون

دج بينما في سنة 2004 ارتفع هذا المبلغ إلى 11.591 مليون دج، كذلك بالنسبة للأخطار الصناعية فنجد مبالغ التعويض في سنة 2003 تقدر بـ 3.535 مليون دج، بينما في سنة 2004 انخفض هذا المبلغ إلى 2.506 مليون دج . كذلك من خلال الجدول يتبين لنا أن المبالغ المسددة في إطار تغطية الأخطار، أنها مبالغ جد معتبرة، إذ قدرت سنة 2005 بـ 52.361 مليون دج وهو ما يؤكد المساهمة الفعالة للتأمين في تقليل الخسائر (وهذا من خلال مجموع المبالغ المسددة في إطار تغطية الأخطار) .

وفيما يلي سوف نحاول إدراج التعويضات الخاصة بالأخطار الصناعية في دائرة نسبية ونرى قيمة المبالغ المسددة كل سنة مقارنة بالمبلغ الإجمالي لهذه التعويضات ومن ثم نقوم بتحليلها .

شكل رقم 01 : تطور تعويضات الأخطار الصناعية في الجزائر.

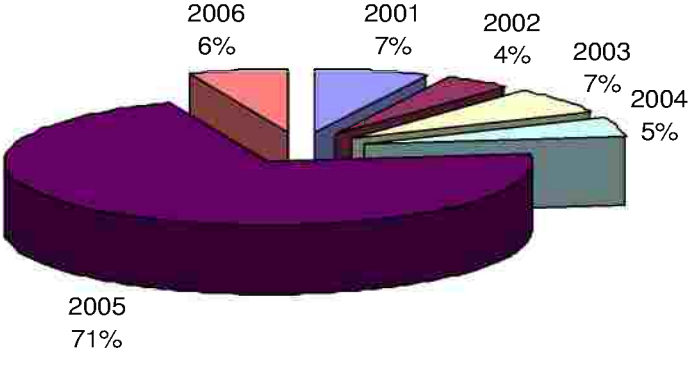

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على معطيات الجدول السابق (الجدول رقم 05).

نلاحظ أن تعويضات الأخطار الصناعية تتميز ببعض التذبذب وهو ما يفسر أو يدل على مبدأ الاحتمالية في عقود التأمين، بحيث لا يمكن التحكم في مبالغ التعويضات فنجد أن في سنة 2000 قدرت مبالغ التعويضات بـ 2.882 مليون دج، بينما في سنة 2001 فقدر هذا المبلغ بـ 3.520 مليون دج، أي هناك زيادة في مبالغ التعويض تقدر بـ 638 مليون دج، لكن ما يميز هذه التعويضات خلال السنوات الأربعة الأولى الفورقات الواضحة في سنتي 2001 و 2003 إذ قدرت مبالغ التعويض فيهما على التوالي بـ 3.520 و3.535 مليون دج . وهذا ما يفسر بزيادة الحوادث في هاتين السنتين (فيضانات العاصمة سنة 2001 وزلزال ماي 2003)، هذه

التعويضات تبين الأهمية الكبرى التي يلعبها التأمين في تغطية الأخطار، إذ يتبين أن المبالغ المسددة في إطار هذه الفرع من الأخطار (الأخطار الصناعية) انها مبالغ كبيرة وجد معتبرة .

في سنة 2005 يظهر جليا دور التأمين في تغطية الأخطار، إذ تميزت سنة 2005 بالتسوية الكلية لبعض الحوادث الكبرى مثل كارثة سكيكدة . قدرت مبالغ التعويض في هذه السنة(2005) بـ 36021 مليون دج، وهو مبلغ ضخم وبذلك احتلت تعويضات الأخطار الصناعية خلال سنة 2005 المرتبة الأولى في قيم التعويضات على مستوى قطاع التأمين في الجزائر بحصة سوقية قدرت بـ 69 % من مجموع التعويضات خلال هذه السنة .

خلاصة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج وهي :

– يعتبر التأمين كإستراتيجية أمان يعتمد عليها متخذ قرار التامين للتخفيف من حالات القلق و الخوف و الشك من حدوث بعض الأخطار الاحتمالية التي قد يتأتى عنها ضياع أو زوال الممتلكات مثلا ... الخ .

– إن حالة الشك وعدم اليقين من المقدرة على مواجهة الأخطار يكون دافعا للمستأمن في اتخاذ قرار التامين ضد الأخطار الاحتمالية .

– أمام المؤسسة مجموعة من السياسات التأمينية تختلف من حيث المبادئ والميكانيزمات والأخطار التي تهدف لتغطيتها .

– إن التأمين الذي يكفل ضمان المشروعات الاقتصادية وتحمل آثار الأخطار المحققة ، يمنح تلك المشروعات الاستقرار الاقتصادي الذي ينعكس مباشرة وإيجابا على سلامة اقتصاد الدولة .

– من خلال تحليلنا لنشاط التأمين في الجزائر، رأينا انه هناك تحسن مستمر هذا التحسن ترجم بحجم الأقساط المحصلة، حيث بلغت سنة 2005 مبلغ 41,6 مليار دينار .

– نشاط التأمين في الجزائر تحت سيطرة فرعين كبيرين هما فرع السيارات وفرع الأخطار الصناعية، حيث بلغت قيمتهما السوقية سنة 2005 على التوالي 45% و 31% .

– للتأمين دور فعال في تغطية الأخطار الصناعية وهذا من خلال حجم التعويضات المعتبرة والمسددة في إطار تعويض الحوادث حيث بلغت تعويضات الأخطار الصناعية سنة 2005 مبلغ 36 ملياردج . يعتبر هذا المبلغ جد معتبر وهو يبين ويبرز المساهمة الفعالة للتأمين في تغطية الأخطار الصناعية .

لمراجع والإحالات :

1- جمال حواش، **التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة**، أستيراك للطباعة والنشر والتوزيع،ط 1 ، القاهرة، 2005، ص 14.

2- المرجع السابق، ص 17 .

3- Ministére de L'aménagement du Territoire et de l'environnement, **Rapport sur l'état et l'avenir de l'envir-onnement**, Alger, 2005, P250.

4- Ibid, P 250.

5- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول التعمير والأخطار الطبيعية والصناعية في الجزائر**، الجزائر، 2003، ص 32.

6- المرجع السابق، ص 16.

7-السيد عليوه، **إدارة الأزمات والكوارث**، ط 3، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004 ص7150.

8- المرجع السابق، ص 151.

9- المرجع السابق ، ص 152.

10- حمد كامل درويش، **إدارة الأخطار وإستراتيجيات التأمين المتطورة في ظل اتفاقية "الجات"**، ط 1 ، دار الخلود، بيروت، 1996، ص 46.

11- المرجع السابق، ص 47.

12- Ahmed Hadj Mohamed, **Le risque management. La science de l'avaluation**, Revue algerienne des assurance, N° 04, Alger, 2001, p29 .

13- محمد شكري سرور، **التأمين ضد الأخطار التكنولوجية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987، ص 49.

14- موساوي عمر، **محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري "حالة الشركة الوطنية للتأمين** (رسالة ماجستير غير منشورة – كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة) ، 2006 ، ص.04

15- المرجع السابق، ص35.

16- راشد راشد، **التأمينات البرية الخاصة على ضوء قانون التأمينات الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 09.

17- عبد الناصر توفيق العطار، **أحكام التأمين في القانون المدني والشريعة الإسلامية**، مطبعة السعادة ، القاهرة، 1973، ص 07.

18- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **التأمين ورياضياته**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 83.

19- مختار الهانس وإبراهيم عبد النبي حمود ، **مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 61.

20- رمضان أبو السعود، **أصول التأمين**، ط2، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية ، 2000، ص 93.

21- محمد حسين منصور، **أحكام التأمين** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، 1999، ص 28.

22- محمد حسن قاسم، **محاضرات في عقد التأمين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص.07

23- Ministère de finance, Direction générale du trésor, Direction des Assurances, **Activité des Assurances en Algérie Année 2005**, Alger, p03

*** تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2005 :**

- Ministère de finance , Direction générale du trésor , Direction des Assurances , **Activité des Assurances en Algérie Année 2000** , Alger.

- **Activité des Assurances en Algérie Année 2001**, Alger .

- **Activité des Assurances en Algérie Année 2002**, Alger .
-**Activité des Assurances en Algérie Année 2003**, Alger .
-**Activité des Assurances en Algérie Année 2004**, Alger .
-**Activité des Assurances en Algérie Année 2005**,Alger.